



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الهجرة القسرية في الدول العربية: الإشكاليات والقضايا

تشرين الثاني/ نوفمبر 2019 - بيروت

ورقة مرجعية

استفحلت ظاهرة الهجرة القسرية الخارجية الدولية خلال العقدين الأولين من هذا القرن على نحو لا مثيل له من حيث الشدة والحجم والنوع. ويشغل هذا الموضوع العالم كله منذ نهاية الحرب العالمية الثانية على الأقل بوصفه ظاهرة شائعة وشديدة الحساسية والتباين في التعامل معها على رأس جدول الأعمال في مؤسسات الأمم المتحدة، وفي العلاقات ما بين الدول، وفي سياسات الحكومات، وفي برامج القوى السياسية - الاجتماعية الداخلية في الغرب، وفي الدول «المضيقة» عمومًا، وكذلك في الدول التي صدرت منها تلك الهجرة.

وتمثل الهجرة القسرية الخارجية الدولية الوجه الآخر للهجرة مقابل الهجرة الداخلية القسرية (النزوح) تحت وطأة الحرب وفقدان الأمان المختلطة أحيانًا بسياسات تهجير إثنية.

ووفقًا لأرقام المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فقد وصل عدد اللاجئين في العالَم في العام 2018 إلى نحو 68.5 مليون شخص قسرًا في جميع أنحاء العالم، منهم: 25.4 مليون لاجئ (19.9 مليون لاجئ تحت ولاية المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، و5.4 مليون لاجئ فلسطيني خاضع لولاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، و40 مليون نازح داخلي، و3.1 ملايين طالب لجوء⁽¹⁾. وتقدر إحدى الدراسات استنادًا إلى تقرير منظمة الهجرة الدولية أنه من أصل 60 مليون نازح في العالم، هناك نحو 40 في المئة منهم من المنطقة العربية، وخاصةً من سورية، وفلسطين، والعراق، والصومال⁽²⁾. ومهما يكن التباين في حجم النازحين في الدول العربية قسريًا، فإن الأرقام تكشف عن ظاهرة خطيرة ومأساوية.

ولتسليط الضوء على هذا الجانب الذي تجب معالجته بصورة أوفى، يمكن الإشارة إلى أنه في اليمن - على سبيل المثال - يقدر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) أن إجمالي عدد المهجرين واللاجئين داخليًا أكثر من 3 ملايين. وعلى مستوى العراق مثلًا لا يزال مليونان من العراقيين نازحين داخل بلادهم، عدا الذين هاجروا قسرًا إلى دول أخرى. أما في الصومال، فقد بلغ عدد الصوماليين الفارين من ويلات الحرب نحو 750,000 شخص في الفترة 1992 - 1995. وفي مرحلة الصراع الصومالي 1995 - 1997 نزح نحو 1.5 مليون شخص داخليًا. وعلى الرغم من أن المرحلة الثانية أو مرحلة الحرب على الإرهاب لم تشهد نزوحًا جماعيًا للسكان - لأن معظم عمليات الحرب على الإرهاب أو العمليات الإرهابية نفسها هي عمليات نوعية ومدروسة وتحدث في أماكن جغرافية محددة وبشكل متفرق، ومن ثم لم يكن لها انعكاس مباشر على التجمعات السكانية - فإن الصراع منذ 20 كانون الأول/ ديسمبر 2006 وحتى الآن أدى إلى نزوح أكثر من مليوني شخص؛ نزح أكثرهم داخليًا إلى أماكن أكثر أمنًا، أو إلى الدول المجاورة مثل اليمن وجيبوتي وأوغندا⁽³⁾.

إن الهجرة القسرية الخارجية من بعض الدول العربية إلى خارجها بفعل انفجار الصراعات والاحتلالات الأهلية الممتدة تحتل حيزًا كبيرًا من حجم اللاجئين القسريين في العالم. ووفقًا لإحصاءات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ممن تُعنى المفوضية بأمره ويدخل في نطاق تعريفها كلاجئ⁽⁴⁾، ارتفعت وتائر

1 United Nations High Commissioner for Refugees, *Global Trends: Forced Displacement in 2017* (Geneva: UNHCR, 25 June 2018), p. 2.

2 UN & IOM (2016), "International Migration Report 2016: Migration, Displacement and Development in a Changing Arab Region," accessed on 13/4/2019, at: <https://bit.ly/2lwHqOy>; UN & IOM (2018), "International Migration Report 2018" accessed on 13/4/2019, at: <https://bit.ly/2jD8UmP>

3 من بحث للدكتور موسى عليا بعنوان "إحصائيات واتجاهات الصراعات في العالم العربي"، سيصدر قريبًا في كتاب يحضره الدكتور إبراهيم فريجات الأستاذ في معهد الدوحة للدراسات العليا.

4 تُعرّف مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من تعنى بأمره من اللاجئين وغيرهم على النحو التالي: "تنص اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 المتعلقة بمركز اللاجئين على أن اللاجئ هو كل شخص يوجد، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو آرائه السياسية أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة، خارج بلد جنسيته ولا يستطيع أو لا يريد، بسبب ذلك الخوف، أن يستظل بحماية ذلك البلد؛ أو كل شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابق ولا يستطيع أو لا يريد، بسبب ذلك الخوف، أن يعود إلى ذلك البلد. وفي هذه السلسلة، يشار بتعبير 'اللاجئين' إلى الأشخاص المتمتعين بمركز إنساني و/ أو ممنوحين حماية مؤقتة. ويشمل هذا التعبير الأشخاص الذين منحوا الحماية المؤقتة على أساس جماعي. كما تتضمن السلسلة اللاجئين العائدين وملتمسي اللجوء وعديمي الجنسية إضافة إلى المشردين وغيرهم ممن تعنى المفوضية بأمره". الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة الإحصاءات، كتيب الإحصاءات العالمية (طبعة عام 2018)، السلسلة V، العدد 42 (نيويورك: الأمم المتحدة، 2018)، ص 271.

الهجرة القسرية الخارجية على المستوى العالمي بحيث بلغ حجمها في عام 2018 نحو 25.4 مليون لاجئ⁵. وخلال سنوات 2005 - 2018 أتى أكثر من 49 في المئة منهم من خمسة من الدول العربية التي تشهد اضطرابات واقتتالات داخلية. وهكذا تزايدت أعدادهم (بشكلٍ مطلق، بغض النظر عن نسبتهم إلى حجم سكان كل دولة) ما بين عامي 2005 و2018 على النحو التالي بالنسبة إلى كل دولة: سورية: من 328 ألفاً في عام 2005، إلى أكثر من 6 ملايين و544 ألفاً في عام 2018، واليمن: من 82 ألفاً في عام 2005، إلى ما يزيد على 508 ألفاً في عام 2010، و3 ملايين و200 ألف في عام 2018، والسودان: من مليون وثلاثين ألفاً في عام 2005، إلى أكثر من مليون و950 ألفاً في عام 2010، وإلى مليونين و867 ألفاً في عام 2018، والعراق: من 133 ألفاً في عام 2005، إلى 117 ألفاً في عام 2010، وإلى 366 ألفاً في عام 2018، وليبيا: من 12 ألفاً في عام 2005، إلى أكثر من 341 ألفاً في عام 2018⁶. مع ملاحظة أن الأعداد الفعلية هي أكبر من المسجل؛ إذ هناك لاجئون يرفضون التسجيل ضمن المفوضية خوفاً من إعادتهم إلى بلدانهم الأصلية بالقوة. وتتفشى هذه الظاهرة بين الليبيين في تونس الذي كانوا يقيمون بشكل غير قانوني، ويرفضون التعامل مع المفوضية خصوصاً لأسباب متعددة.

ويؤكد هذا أن الهجرة القسرية الخارجية قد أصبحت خلال الفترة 2005 - 2018 ظاهرة عربية، وتحولت إلى مكون بنيوي سترك آثاره في بعض المجتمعات العربية لسنوات أو ربما عقود قادمة. ويأتي ذلك بعد عقود طويلة من نشوء الدولة الوطنية العربية، وإخفاؤها في تحقيق وعودها، لأسباب عديدة؛ منها تسلطية أنظمتها السياسية في إدارة التنوع الاجتماعي والثقافي، وفشل سياسات التنمية في استيعاب الأجيال السنوية الكبيرة من الشباب، وفشل المشاركة الاجتماعية، وقيام علاقاتها مع مجتمعاتها على أساس العنف وليس القانون، ودمار مفهوم المواطنة نفسه ... إلخ.

وتبدو هذه الظاهرة مركبة بامتياز أيضاً. فمن أبعاد هذا التركيب، هناك ظاهرة انخفاض عدد اللاجئين الذي يعودون إلى بلادهم بعد انتهاء النزاعات المسلحة خاصة عندما تطول فترة الحرب، حيث يكون جزء كبير منهم قد بنى حياة أخرى في أماكن أخرى ولم يعد بإمكانه العودة إلى البلد الموطن. ومن الأمثلة التاريخية هنا انخفاض عدد العائدين من المسيحيين الذي هاجروا من دير القمر في لبنان بعد انتهاء الحرب مع الدروز، وكذلك الانخفاض الشديد في عودة المهجرين البوسنيين إلى مناطق تم تطهيرها عرقياً، رغم أن كلاً من المسيحيين في لبنان والبوسنيين قد مُنحوا حق العودة. ومن الأبعاد الأخرى البعد الأمني لقضية اللاجئين الذي يتمثل أولاً بتعامل عدد كبير من الدول معهم بوصفهم ظاهرة تهدد الأمن القومي للدولة، وثانياً استغلال بعض المجموعات المتطرفة لضعف اللاجئين لتأطيرهم ضمن صفوفهم، ومحاولة بعضها الأخر تسييسهم واستخدامهم لمآربها وأهدافها مستغلة هشاشتهم وضعفهم. ومن تلك الأبعاد أيضاً ظاهرة اللجوء المزدوج double refugee التي انتشرت في الوطن العربي، حيث إن هناك جيلاً أصبح مهجراً للمرة الثانية والثالثة أحياناً، مثل اللاجئين الفلسطينيين المهجرين من مخيم اليرموك في سورية.

وتطرح هذه الظاهرة المليونية الجديدة في الوطن العربي أسئلة عديدة عن مصائر اللاجئين وسبل حل المشكلة. وعلى العموم، يوصي قانون اللاجئين الدولي بثلاثة بدائل كحل عملي لمشاكل اللاجئين: العودة الطوعية إلى الوطن، أو الاندماج في المجتمع المضيف، أو إعادة التوطين في دولة ثالثة. وتم وضع هذه الحلول الثلاثة معاً «كحل دائم» لأزمة اللاجئين تهدف إلى استعادة حصول اللاجئين على المواطنة لحماية

5 UNHCR, "Figures at a Glance" June 19, 2018, accessed on 6/4/2019, at: <https://bit.ly/2CjoOgR>

6 الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ص 126، 134، 161، 175، 221، 263.

حقوقه الأساسية⁽⁷⁾. لكن إعادة التوطين في بلد ثالث يعتبر الحل الأقل جاذبية حيث تشجع المفوضية السامية دائماً على خيار العودة إلى الوطن حال انتهاء النزاع⁽⁸⁾. وقد تراجعت السياسات الغربية الأوروبية والأميركية منذ عدة عقود عن الحل الأول بحصول اللاجئ على المواطنة لحقوقه الأساسية، والنظر إليه كمورد وليس كعبء، ومن ثم الاندماج في المجتمع المضيف.

وتفاقم هذا التراجع خلال الفترة 2005 - 2018، مع صعود اتجاهات اليمين الشعبوي التحريضي ووصوله إلى الحكم في العديد من الدول، وانتشار عقيدة بناء الجدران بدل بناء الجسور ليكتسب أبعاداً معادية للهجرة الخارجية عموماً والهجرة القسرية للاجئين خصوصاً. كما اتبعت بعض الحكومات اليمينية الغربية سياسات استباقية لاحتواء الهجرة الجديدة المحتملة من أمكنة اللجوء الحالية في بعض دول الجوار العربي لسورية مثلاً، مثل الأردن ولبنان من أجل تحويل اللاجئ من مستقبل سلبي للإغاثة الانسانية إلى فاعل اقتصادي قادر على توفير دخل يحفظه على البقاء بدلاً من التفكير بالهجرة إلى أوروبا. ويمكن وصف هذه السياسة بالوقائية، بينما تعمل بعض تلك الدول العربية في الوقت نفسه على إعادة اللاجئين السوريين إلى سورية بغض النظر عن توافر شروط العودة الآمنة.

وعموماً، تتجه السياسات الأوروبية والأميركية نحو التقييد الشديد، والتخلص من المهاجرين القسريين إليها إما بقبول إقامات مؤقتة مشددة ومشروطة بكثير من المقيدات كما في نموذج فرنسا الأقرب إلى سياسات الاندماج بمعنى الإدماج assimilation الذي يحتمل التهميش والإقصاء. وفي مرحلة الشعبوية اليمينية اتبعت سياسة بناء الجدران بأشكال متعددة قانونية ومادية (الولايات المتحدة)، أو وضع اللاجئين في معسكرات الاحتجاز مثل اليونان ودول شرق أوروبا وجنوبها، مقابل نموذج اندماجي مرن في كل من ألمانيا والسويد وبعض الدول الإسكندنافية التي يقوم نموذجهما على الاندماج integration في النظام الاجتماعي السياسي الثقافي القائم، لكن مع ترك مساحة للتعبير عن الذات الثقافية واللغوية الأصلية لخلفية المهاجر.

ويغدو النموذج المرن الذي يوفر إمكانيات اندماج في المجتمع المضيف مع الزمن نسبياً مقيّداً، ولا سيما في الحالة الألمانية؛ أي حالات الإقامة المؤقتة. وفي الحالة الألمانية، فإن مصير حاملي الإقامة المؤقتة مرشح لأن يكون شبيهاً بحالات اللاجئين البوسنيين الذين رحلوا منها بعد اعتبار البوسنة بلداً آمناً. كما أن السويد وبقيّة البلدان المستقبلية أخذت تمارس تقييدات كبيرة في قبول الإقامة المؤقتة. وتقوم بعض دول الجوار المستقبلية للاجئين السوريين قسرياً على محاولة التخلص منهم بأي شكل حتى لو لم تكن عودتهم آمنة، وتنتشر صور التعامل العدائي شبه العنصري ضدهم في بعض تلك الدول، في الآن ذاته الذي لا يبدو فيه انتهاء النزاع في سورية التي خرجت منها أكبر هجرة مليونية قسرية في عالمنا اليوم قريباً.

من المفيد التمييز بين حق العودة إلى الوطن right of return كحق من حقوق الإنسان، ومفهوم إعادة repatriation في سياق الحلول لأزمات اللاجئين. في سياق الحلول، نتحدث عن إعادة اختيارية أو عودة آمنة. وكل هذه مصطلحات غير محددة تماماً (يوجد ثلاثة حلول تقليدية: اندماج محلي، وإعادة توطين، وإعادة طوعية). من حق اللاجئ ممارسة حقه في العودة بغض النظر إن كانت شروط العودة متوافرة أم لا. أما إعادة في سياق الحلول، فهي محكومة بالشروط القائمة في الدولة الأصل من حيث الأمان وغيره، وإلا فهي مخالفة للقانون الدولي وتتضمن انتهاكاً لحقوق الإنسان المختلفة التي يتمتع بها اللاجئ.

وفي الوقت الذي نشطت فيه المنظمات والمؤسسات والهيئات التي تدرس هذه الظاهرة وتشارك في اقتراح حلول لها، فإن الظاهرة لم تدرس من طرف الأكاديميين والباحثين العرب بالقدر الكافي.

ومساهمةً في سد هذه الثغرة، يتوجه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بوصفه مؤسسة أكاديمية تضع في صلب رؤيتها البحثية دراسة قضايا المجتمعات العربية، والتغيرات الاجتماعية - السياسية الجارية فيها، إلى

7 Katy Long, "Refugees, Repatriation and Liberal Citizenship," *History of European Ideas*, vol. 37, no. 2 (2011), pp. 232 - 241.

8 Barbara Harell-Bond, "Refugees And The International System: The Evolution of Solutions," accessed on 13/4/2019, at: <https://bit.ly/2lgsGCS>

الباحثين والأكاديميين العرب المعنيين بدراسة ظاهرة تفاقم الهجرة القسرية في الوطن العربي بوجهيها الخارجي والداخلي (النزوح الداخلي بفعل الاضطرابات والاقترالات والحرب)، في الدول العربية الخمس بشكل خاص المصدرة لأكبر حجم من اللاجئين القسريين والنازحين الداخليين على مستوى العالم، إلى المشاركة في ورشة العمل هذه التي يعمل على عقدها. وتتوزع الأبحاث على المحاور التالية:

أولاً: سبر مسحي نقدي للأدبيات المختلفة بدراسات الهجرة القسرية وتحديد نقاط قوتها وضعفها.

ثانياً: حجم المشكلة في الدول العربية والدول الخمس خصوصاً: التعرف إلى إحصاءات اللاجئين والنازحين وأماكن سكنهم وظروفهم المعيشية في الدول التي لجؤوا إليها.

ثالثاً: البعد القانوني للهجرة القسرية كنزوح ولجوء، مع التركيز على إمكانيات التطبيق في المجتمعات المضيفة.

رابعاً: اللاجئين في الدول المستضيفة: أعباء المساعدات الإنسانية ومواردها، مع توضيح الاختلاف ما بين النازحين واللاجئين، وما بين مناطق الحضر والريف ومخيمات اللاجئين.

خامساً: دور المنظمات العربية الحكومية (جامعة الدول العربية) أو غير الحكومية والمنظمات الإنسانية العربية الباحثة عن دور فعال في الفضاء الإنساني.

سادساً: آفاق الاندماج وتحديات العودة.

وفيما يلي نواظم المشاركة في ورشة العمل:

تستقبل اللجنة العلمية ملخصات الأبحاث حول أحد موضوعات المحاور حتى نهاية أيار/ مايو 2019، بحيث تبين إشكالية البحث وسبره للأدبيات ذات الصلة، والمعالجة أو القيمة البحثية التي يقدمها، مع نسخة عن السيرة الذاتية المحدثّة، وذلك على البريد الإلكتروني التالي: Migration@dohainstitute.org. يرجى استخدام استمارة المشاركة بمقترح بحثي وفق النموذج المرفق:

<https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/Forced-Migration-in-Arab-Countries2019.docx>

تستقبل اللجنة العلمية الأبحاث التي وافقت على مقترحاتها، حتى منتصف أيلول/ سبتمبر 2019، وتحيلها على التحكيم. ولا تعتبر موافقة اللجنة على قبول المقترح موافقة تلقائية على مشاركة البحث في الورشة إلا بعد تحكيمه. ولا تستلم اللجنة إلا الأبحاث المكتملة القابلة للتحكيم متقيدة بالمواصفات الشكلية والموضوعية التي يعتمدها المركز، والمنشورة على الرابط التالي:

<https://www.dohainstitute.org/ar/ResearchParticipation/Pages/SubmissionGuidelines.aspx>

• لا تفر اللجنة العلمية إلا الأبحاث التي تتميز بموجب التقارير التحكيمية بقيمة بحثية نقدية، ومعالجة جديدة أو مختلفة لموضوعها. ولم يسبق نشرها بصورة جزئية أو كلية في أية وسيلة نشر، أو سبق لها المشاركة في مؤتمر ما.

• تنعقد هذه الورشة خلال تشرين الثاني/ نوفمبر 2019 في بيروت.

• لا تدفع لجنة الورشة أية مكافآت مالية لقاء إنجاز الأبحاث، لكنها تتحمل نفقات السفر والإقامة خلال فترة عمل الورشة.